Türkiye Diyanet Vakfı
Kütüphanesi
İslâm Araştırmaları Merkezi

التدليس في الحديث

حقيقته وأقسامه وأحكامه ومراتبه والموصوفون به

بسم الله الرحمن الرحيم

إعداد
د. مسفر بن غرم الله الدميني
الأستاذ في قسم السنة وعلومها
بكلية أصول الدين بالرياض
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

1992 - 1412
1 Baskı

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

١٤١٢هـ - ١٩٩٢م

يطلب الكتاب من المؤلف على عنوان

المملكة العربية السعودية - الرياض

ص.ب: ٩٠٢٠٤ الرمز ١١٦١٣

أو:

الإمارات العربية المتحدة

رأس الخيمة ص.ب: ١٩٦١

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، النبيَّ الخاتم، الذي تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك. وبعد

فقد قام سلف هذه الأمة وخلفها بالعناية بسنة رسول الله ﷺ حفظاً وتدويناً، ونشراً وتعليماً، تحقيقاً لما وعد الله به من حفظ دينه وكتابه، ولا عجب في ذلك فهي بيان القرآن، وهي الحكمة التي أُنزلت على لسان المصطفى ﷺ.

كما اجتهدوا - رحمهم الله تعالى - في تمييز صحيحها من سقيمها، وموصولها من مرسلها، حيث صنَّفوا في الصحيح والضعيف والموضوعات، كما صنَّفوا المسانيد والجوامع والموطآت، وكذا في الأطراف والغريب والمسلسلات. وفي كل نوع من أنواع علوم الحديث لهم مصنفات، ولم يتركوا لمن بعدهم أكثر من التقييد والتحقيق. أو الاستدراك والتذييل... أما أصول العلم وقواعده، وأركانه وشواهده فهي مما استوى سوقه واستغلظ عوده، وأعجزوا المتأخر أن يأتي بما لم يصلوا إليه، أو يُقارب ما انتهوا إليه.

ثم إني أثناء تدريسي مادة «مصطلح الحديث» في المرحلتين الجامعية والدراسات العليا في قسم السنة وعلومها رأيت موضوع «التدليس» أحد الموضوعات المهمة التي يترتب عليها الحكم باتصال الإسناد أو إرساله. ومن ثم الحكم بصحة الحديث أو ضعفه، ورأيت الأئمة قد صنَّفوا فيمن رمي به من المحدثين. لكني لم أر مصنفاً مستقلاً في بيان حقيقة التدليس وأقسامه وحكمه. والمباحث المتعلقة به، وكلُّ المصنفات المتقدمة في التدليس اهتم أصحابها بأسماء الموصوفين به، وذِكْرِ شيءٍ عن درجاتهم وأسباب وَصْفِهم به، مع مقدمة مختصرة في أنواع التدليس وحكمه لا تتجاوز ثلاث ورقات ـ غالباً ـ والناظر في كتابي الحلبي وابن حجر، ومن قبلهما العلائي، وكذا في قصيدتي المقدسي والذهبي يجد صدق ما ذكرته. لذلك رأيت أن أجمع أطراف موضوع التدليس ومسائله، وأُبيِّن حقيقته وحكمه، وأُفصِّل بواعثه ومفاسده، وأُميِّزه عن غيره مما يشتبه به أو يدخل ضمنه، وأذكر أخبار المدلسين وأحوالهم، ومراتبهم وأحكامهم، وما يدل على تدليسهم من أقوال السلف الماضين، مبرئاً ساحة من رأيته سالماً من الوقوع فيه، مرتباً لهم كما صنع الحافظ في مراتبه، موافقاً له في أكثر ما سطَّره، ومستدركاً عدداً ممن فاته ذكره، مستفيداً في كل ذلك مما كتبه من سبقني ـ مما اطلعت عليه ـ من المتقدمين والمتأخرين في هذا الموضوع، سواء المصنفات المستقلة في أسماء المدلسين، أو المباحث المذكورة في كتب علوم الحديث، أو في غيرها مما له علاقة بالتدليس، ولا أدَّعي الإحاطة بجوانب الموضوع كلها. لكني بذلت جهداً ـ أحتسبه عند الله ـ في جَمْع مادته، وتحرير القول في مسائله الشائكة، والاستدراك على من صنَّف في رجاله، بحيث أضحت مباحث «التدليس» مجموعة محررة في هذا الكتاب الذي أسميته «التدليس في الحديث» حقيقته، وأقسامه، وأحكامه، ومراتبه، والموصوفون به، وجعلته في مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة، وهذه خطة البحث التي سرت عليها:

خطة البحث:

مقدمة.

تمهيد: وفيه مباحث:

الأول: المرسل، تعريفه، وحكمه.

الثاني: الإسناد المعنعن.

الثالث: العبارات الدالة على الاتصال.

الفصل الأول: أقسام التدليس. وفيه مبحثان:

الأول: تدليس الإسناد، وما يُلحق به.

الثاني: تدليس الشيوخ، وما يُلحق به.

الفصل الثاني: بواعث التدليس، ومفاسده، وطرق معرفته. وفيه مباحث:

الأول: بواعث التدليس.

الثاني: مفاسد التدليس.

الثالث: طرق معرفة التدليس.

الفصل الثالث: أحكام التدليس. وفيه مباحث:

الأول: حكم التدليس.

الثاني: حكم الرواية عن المدلسين.

الثالث: حكم ما في الصحيحين من رواية المدلسين بالعنعنة.

الفصل الرابع: مراتب المدلسين.

الفصل الخامس: المصنفات في التدليس والمدلسين.

الفصل السادس: أسماء الموصوفين بالتدليس.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث.

منهج العمل في البحث:

أما ما يتعلق بالمنهج الذي سرت عليه في هذا البحث فما يخص مباحث التدليس ـ من حيث أقسامه وأحكامه... ـ فقد قمت أولاً بجمع

المادة العلمية من الكتب المصنفة في علوم الحديث كالمحدث الفاصل للرامهرمزي. ومعرفة علوم الحديث للحاكم، والكفاية للخطيب، والتمهيد لابن عبدالبر، والمقدمة لابن الصلاح، والتقريب للنووي، والموقظة للذهبي، والاقتراح لابن دقيق العيد، وجامع التحصيل للعلائي، والتقييد للعراقي، والنكت وشرح النخبة وتعريف أهل التقديس لابن حجر، وفتح المغيث للسخاوي، وتوضيح الأفكار للصنعاني، وغير ذلك من كتب علوم الحديث أو الكتب المصنفة في التدليس، أو مما للتدليس ومباحثه فيها ذكرٌ مما أشرت إليه في موضعه من هذا البحث.

وقد اتبعت في توثيق الأقوال التسلسل التأريخي ـ غالباً ـ فما وجدته في مصدر متقدم اكتفيت بالعزو إليه عن غيره من المصادر المتأخرة التي نقلت عنه أو أخذت منه أو لخّصته، وقد حاولت في ذلك نَقْل أقوال أهل العلم كما هي بألفاظها من كتبهم إن وجدتها فيها، أو بواسطة إن لم أجدها فيها، إلا فيما ندر لحاجة. أو مخافة تكرار أو إطالة، ذلك أن أقوالهم هي المصدر والمرجع، وما قرّروه هو الحَكَم والفيصل، ولم أخرج عن أقوالهم في شيء، ولم أرجح في مسألة قولاً إلا ولي فيمن تقدم سلف وحجة.

وقد مهّدت لمباحث التدليس بتعريف للمرسل وحكمه، والعنعنة، وحكمها من حيث الاتصال والانقطاع، وكذا الألفاظ الدالة على الاتصال. وذلك لما لهذه المباحث من علاقة قوية بالتدليس، فالفرق بين الإرسال والتدليس من أدق المباحث، وكذا حكم العنعنة.

أما ما يخص الرواة الموصوفين بالتدليس فقد اكتفيت في بيان درجة كل منهم ـ من حيث العدالة والضبط ـ بما ذكره الحافظ ابن حجر من تلخيص لحاله في تقريب التهذيب، أو تعريف أهل التقديس إن كان فيهما، وإلا أخذت عن أحد الأئمة المتقدمين كالذهبي أو الخطيب ما رآه في حاله، وندر أن أذكر لأحدهم درجة من اجتهادي إن وجدت لمن تقدم فيه قولاً يبين درجته، كما لم أشأ أن أستطرد بذكر أقوال أهل العلم في توثيقه

أو تجريحه، فإني لو جمعت أقوالهم في كل راوٍ وقمت بدراستها والنظر فيها لتضاعف حجم هذا الكتاب ولما خرج قولي عن قول الحافظ ابن حجر إلا فيما ندر، وقولُهُ عندي أعدل الأقوال وأرجحها[1]، ثم إني خصَّصت هذه الدراسة لذكر عبارات من وصف أولئك الرواة بالتدليس، وسبب وصفه لهم به، وذِكْرِ شيءٍ من أخبارهم المدلسة، أو عباراتهم الموهمة، ومناقشة تهمة من لم يثبت تدليسه، دون تعرض لعبارات الجرح الأخرى أو التعديل.

أما ما يتعلق بالرواة الذين استدركتهم وزدتهم على من صنَّف في المدلسين فإني قبل ذلك قرأت كتاب الحافظ ابن حجر «تعريف أهل التقديس» مراراً، ولخصتُهُ واستوعبتُهُ حتى عرفتُ الأوصاف التي أطلقها الأئمة المتقدمون على من كان مدلساً، ذلك أن كثيراً من الرواة لم ينص المتقدمون على تدليسهم صراحة، بل ذكروا عنهم أخباراً تقتضي الحكم عليهم بالتدليس كقولهم مثلاً: «لم يسمع من فلان حديث كذا، إنما أخذه عن فلان»، ويكون الأول ممن قد سمع منه، أو كقولهم: «رأى فلاناً ولم يسمع منه، ثم روى عنه كذا وكذا»، أو: «يُعتبر حديثه إذا بيَّن السماع في خبره»، أو: «إذا قال حدثنا فهو ثقة»، وانظر إلى قول الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة بعد أن ساق حديث الحاكم من طريق سعيد بن المسيب عن عمر في خطبة عمر يوم توليه الخلافة وقول الحاكم: صحيح الإسناد، وسعيد قد سمع من عمر على الصحيح[2]، قال الحافظ: لكنه لم يسمع منه هذه الخطبة لما خطبها، فإنه وُلِد بعد أن وُلِّي عمر بسنتين»[3] انتهى. قلت: ما دام قد سمع منه ثم روى عنه ما لم يسمعه منه فذلك تدليس الإسناد بلا خلاف بين أهل العلم، وسعيد لم يذكر في المدلسين لكن ما قدمناه يقتضي تدليسه، ثم إنه ممن أكثر الرواية عن عمر رضي الله عنه.

---

(١) وهذا فيما لم أجتهد فيه من الرواة.

(٢) المستدرك ١: ١٢٦.

(٣) إتحاف المهرة (مخطوط) ورقة (٢٠٥) ب.

وإذن فالحكم على راوٍ بالتدليس قد لا يكون صريحاً من أحد الأئمة، لكن ما ذكروه في ترجمته أو في خبر عنه ربما اقتضى الحكم عليه بذلك، وهذا ما صنعتُهُ عندما سَبَرْت بعض كتب التراجم المتقدمة مثل «التأريخ الكبير» للبخاري. و«التأريخ الصغير» له أيضاً، والثقات لابن حبان، ولم أجد وقتاً لقراءة «الميزان» و«اللسان» و«التهذيب» وغيرها من الكتب. لكني اكتفيت بفهارس بعض الكتب التي ذكر واضعوها ألفاظ بعض الأئمة في الجرح والتعديل مثل: فهارس مجمع الزوائد وسنن الدارقطني، والسنن الكبرى للبيهقي، وفتح الباري وغير ذلك.

وقد بلغ مجموع ما زدتُهُ مما أفدتُهُ من الكتب المتقدم ذكرها قريباً، مع ما أخذتُهُ من كتب علوم الحديث، ومن الكتب المصنّفة في المدلسين قديماً وحديثاً ثمانين راوياً، وإذا أضفناهم إلى من ذكرهم الحافظ ابن حجر في كتابه زادوا على الثلاثين ومائتين واحداً.

هذا وأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به كاتبه وسامعه والناظر فيه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتبه
د. مسفر غرم الله الدميني
١٤١٢/١١/١٠ هـ

تمهيد

وفيه مباحث:

١ ــ المرسل. تعريفه. وحكمه.

٢ ــ الإسناد المعنعن.

٣ ــ العبارات الدالة على الاتصال.